قزي من جنيف: لمعالجة انتشار النزوح السوري لئلا نصل الى انفجار شبيه بالـ١٩٧٥

سأل وزير العمل سجعان قزي «أين الاموال التي أقرّها مؤتمرا الكويت؟ وأين الاموال التي أقرّها مؤتمر الدول الصديقة المانحة للبنان في أيلول الماضي في نيويورك، ثم في مؤتمر باريس في الشتاء الماضي؟» وتوّجه إلى الدول التي وفت بوعودها «بالشكر والامتنان» وإلى التي تأخرت «الى الإسراع في إنقاذ النازحين السوريين من جهة، ووحدة لبنان من جهة ثانية»، داعياً «بإلحاح الى معالجة انتشار النزوح السوري داخل الاراضي اللبنانية، لئلا نصل الى انفجار جديد، شبيه بانفجار الوضع في لبنان سنة ١٩٧٥».

قزي: كلام قزي جاء في كلمة لبنان التي ألقاها في «مؤتمر العمل الدولي في جنيف» في حزيران الفائت، أمام وزراء ١٨٠ دولة عربية واجنبية، سأل فيها»من أين لبلد لا تتعدى مساحته الـ ١٠٤٥٢ كيلومتراً مربعاً ولا يزيد عدد ابنائه المقيمين عن ٣٧٥٢٠٠٠ الف ولا تنقص كثافة السكن عن ٤٠٠ انسان في الكيلومتر الواحد، من أين له ان يتسع اليوم لنحو مليون و٦٠٠ الف نازح سوري مجرتهم حرب مدمرة، فيما لا يزال على ارضه نحو نصف مليون لاجئ فلسطيني ينتظرون ان تفرج اسرائيل عن حق عودتهم الى بلادهم؟ وقال: إلى مأساة الفلسطينيين والسوريين يضيف العالم اليوم مأساة جديدة هي عجز اللبنانيين، دولة وشعباً عن تحّمل تداعيات المأساتين الشقيقتين. نحن اللبنانيين متضامنون مع الشعب الفلسطيني وداعمون للشعب السوري، لكن لبنان الكيان والدولة والمجتمع، لا يستطع استيعاب هذا النزوح البشري الذي يشكّل ٥٧٪ من عدد سكان لبنان. فلا البنية التحتية اللبنانية ولا الاقتصاد اللبناني ولا المالية اللبنانية ولا المساحة الجغرافية ولا التوازن الطائفي ولا الأوضاع الأمنية قادرة على تلبية هذا الواجب الانساني خصوصاً أن هذا النزوح الكثيف يحمل معه أخطاراً أمنية وسياسية على البلاد نظراً الى امتداد الحرب في سوريا داخل الحدود اللبنانية وانقسام بعض المكوّنات اللبنانية بين مؤيّد للنظام السوري ومعارض له.

احترام الالتزامات

أضاف: لذا، إن النداء الثاني الذي أطلقه من هذه المنصة الدولية هو ان تحترم الدول العربية والاجنبية التزاماتها المالية، لا تجاه لبنان تحديداً بل تجاه النازحين السوريين في لبنان. فأين الاموال التي أقرّها مؤتمرا الكويت؟ وأين الاموال التي أقرّها مؤتمر الدول الصديقة المانحة للبنان في أيلول الماضي في نيويورك، ثم في مؤتمر باريس في الشتاء الماضي؟

الى الدول التي وفت بوعودها الشكر والامتنان والى التي تأخرت، ندعوها الى الاسراع في إنقاذ النازحين السوريين من جهة، ووحدة لبنان من جهة ثانية.

وتابع: أثبتت التجارب طوال المئة سنة الماضية أن استقرار الشرق الاوسط يبدأ باستقرار لبنان، وان انفجار الشرق الاوسط يبدأ بتفجير لبنان. لبنان لا يزال مختبر الحرب والسلم في الشرق الاوسط. حين حذرت الدولة اللبنانية المجتمعُين العربي والدولي من خطر عدم ايجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، لم تلاق الاذان الصاغية فانفجر الوضع في لبنان سنة ١٩٧٥ ونشأت الى جانب القضية الفلسطينية القضية اللبنانية، واليوم ندعو بإلحاح الى معالجة انتشار النزوح السوري داخل الاراضي اللبنانية لئلا نصل الى انفجار جديد.

احصاءات

وقال: يكفي ان اطلعكم على هذه الارقام المذهلة لتدركوا معاناة لبنان.

آخر احصاء رسمي يشير الى ما يأتي: يوجد في لبنان مليون و٦٠٠ الف نازح سوري منهم نحو مليون و٢٠٠ ألف مسجلين في هيئات الأمم المتحدة والأمن اللبناني. يشكل الأطفال والنساء ٧٣٪ من عدد النازحين، وحدهم الاطفال يشكلون ٥٢٪. يبلغ عدد التلامذة النازحين نحو ٤٠٠ ألف بينهم ٢٠٠ ألف في المدارس الرسمية اللبنانية في حين ان كل عدد التلامذة اللبنانيين في المدارس الرسمية لا يتجاوز الـ ١٧٥ الفاً. يتوزع النازحون السوريون على ١٧٠٠ وحدة سكنية عشوائية، من اصل هذه الوحدات السكنية يوجد ٣٦٠ وحدة منتشرة في قرى لبنانية فقيرة. ٤٧٪ من النازحين هم قوى عاملة تزاحم اليد العاملة اللبنانية، فيما زادت نسبة البطالة بين اللبنانيين ٢١٪ منذ النزوح السوري. وبلغ عدد الشباب اللبناني العاطل عن العمل نسبة ٣٥٪. وأخطر من كل ذلك هو الرقم الذي تبلغناه في مجلس الوزراء اللبناني بأن ٣٤٪ من الجرائم التي تقع في لبنان يرتكبها سوريون.

وتابع: لا أعطي هذه الارقام انطلاقاً من موقف عدائي تجاه اشقائنا السوريين فهم شعب يمر في مأساة وطنية وإنسانية، لكن من أجل أن يتحّسس المجتمع العربي والدولي فداحة الواقع اللبناني والمأساة السورية فيسرع إلى معالجته فوراً.

من جهة أخرى، قال: تطال سياسة وزارة العمل في اولوياتها، تطوير عمل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ليشمل اوسع مروحة من العاملين في القطاعات كافة، وزيادة حركة وحداته لتنفيذ المكننة الشاملة تمهيداً لبلوغ التغطية الصحية الشاملة لكل المواطنين إلى جانب ثلاثة مشاريع، المنح المدرسية، ضمان الشيخوخة، ضمان الموظفين بعد التقاعد، وتحديث قانون العمل للمقيمين والأجانب ليصبح ملائماً مع حقوق الإنسان.